مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/22

عشر تحديات ماثلة أمام حكومة الزيدي

عبد المنعم علي عيسى

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عشر تحديات ماثلة أمام حكومة الزيدي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية / الحوكمة والدستور والقانون

عبد المنعم علي عيسى / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

مقدمة

تجد حكومة رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي نفسها أمام رزمة من الملفات الشائكة التي تتجاوز حدود التحديات الإدارية والخدمية، لتضع الحكومة أمام مأزق سياسي وأمني بالغ التعقيد، في بلد تتداخل فيه الأزمات الداخلية مع الحسابات الإقليمية والدولية، وتتشابك فيه المصالح الحزبية الضيقة مع متطلبات بناء الدولة الفضفاضة.

وبعد مرور نحو ستة أشهر على تشكيل حكومة الزيدي (أيار/مايو2026)، تبدو قائمة الملفات المؤجلة أعقد من أن تعالجها الإجراءات الروتينية، خصوصاً أن بعضها يعود إلى مراحل سابقة طغت عليها الخلافات السياسية والاقتصادية، فيما فرضت التطورات الإقليمية والضغوط الداخلية تحديات إضافية على قدرة الحكومة في تنفيذ برنامجها الذي احتوى على 14 محوراً رئيسياً و139 أولوية حكومية؛ إذ لطالما كان من المؤكد أن التحدي الحقيقي لا يكمن في صياغة البرامج وإعلان الأهداف، وإنما في تحويلها إلى قرارات وإجراءات ملموسة من شأنها أن تُشعر المواطن بنتائجها في حياته اليومية؛ فالعراق لا يعاني من نقص في الخطط والمشاريع بقدر ما يعاني من فجوة مزمنة بين القرارات والتنفيذ.

بشكل عام، يمكن رصد عشر تحديات أساسية تواجه حكومة الزيدي، وهي كالآتي:

1. الأزمة المالية والاقتصاد الريعي

يأتي الملف الاقتصادي والمالي في مقدمة التحديات التي تواجه حكومة الزيدي، خصوصاً في ظل اعتماد الموازنة العراقية على الإيرادات النفطية، وما يترتب على ذلك من هشاشة مالية بفعل عاملين: اضطراب أسعار السوق، وانقطاع طرق سلاسل التوريد. وقد كشفت أزمة صادرات النفط والتداعيات المرتبطة بإغلاق مضيق هرمز خلال عام 2026 عن حجم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العراقي، وأظهرت مدى ارتباط قدرة الدولة على تمويل

نفقاتها والتزاماتها المالية باستمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.

وتجد الحكومة نفسها اليوم أمام معادلة صعبة تتمثل في تأمين رواتب ملايين الموظفين، وتغطية النفقات التشغيلية، وتمويل المشروعات الاستثمارية، مع المحافظة على الاستقرار النقدي، في وقت تتزايد فيه الضغوط على الموارد المالية. كما أن الإجراءات المتعلقة بسعر صرف الدينار أمام الدولار، والضغوط على القدرة الشرائية، أعادت فتح النقاش حول كلفة الاختلالات المالية على المواطن، الذي يجد نفسه في مواجهة ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الفعلية لدخله.

ولربما كان المطلوب من الحكومة في هذه الحالة عدم الاكتفاء بالمعالجات الطارئة، والانتقال إلى إصلاح اقتصادي حقيقي يقوم على تنويع مصادر الإيرادات، وتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة الشركات العامة المتعثرة، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

2. بغداد وأربيل

يمثل ملف العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أحد أكثر الملفات تعقيداً في المشهد السياسي العراقي. فعلى الرغم من اللقاءات المتكررة بين الطرفين، لا تزال قضايا إدارة الحقول النفطية، وتنظيم الإيرادات، ورواتب موظفي الإقليم، وحصة كردستان من الموازنة الاتحادية بحاجة إلى حلول قانونية وسياسية مستقرة.

وقد أعادت المباحثات التي أجراها الزيدي مع رئيس حكومة الإقليم، مسرور البارزاني، يوم 9 تشرين الثاني الجاري، هذه الملفات إلى واجهة الاهتمام من جديد؛ إذ تناول اللقاء إدارة الحقول النفطية والإيرادات النفطية وغيرها، وضمان استمرار الرواتب، وحصة الإقليم في موازنة 2027، فضلاً عن الإسراع في تشريع قانون النفط والغاز. وتكمن أهمية هذا الملف في أنه لا يتعلق فقط بالخلافات الحالية بين بغداد وأربيل، وإنما يرتبط بطبيعة النظام الاتحادي في العراق، وحدود الصلاحيات الدستورية، وآليات إدارة الثروات الوطنية وتوزيع الإيرادات.

إن استمرار معالجة هذه القضايا من خلال التفاهمات المؤقتة يجعل العلاقة بين الطرفين عرضة للتوتر مع كل استحقاق مالي أو سياسي جديد. ومن هنا، فإن مسؤولية حكومة الزيدي الأساسية تتمثل في تحويل التفاهمات الحالية إلى اتفاقات مؤسساتية وقانونية واضحة، لا تتغير بتغير الحكومات أو موازين القوى السياسية في البلاد.

3. حصر السلاح بيد الدولة

يُعدّ ملف حصر السلاح بيد الدولة من أكثر الملفات حساسية أمام حكومة علي الزيدي، نظراً لارتباطه بمفهوم السيادة الوطنية، وطبيعة العلاقة بين المؤسسات الأمنية الرسمية والفصائل المسلحة، فضلاً عن تأثيراته في علاقات العراق الإقليمية والدولية.

جعلت حكومة الزيدي هذا الملف ضمن أولويات منهاجها الوزاري، مؤكدة ضرورة توحيد القرار الأمني، وربط القدرات المسلحة بالمؤسسات الرسمية للدولة. لكن القضية لا تتوقف عند إطلاق المواقف السياسية، أو إعلان بعض الفصائل عن استعدادها لمناقشة أوضاعها، وإنما تتطلب مساراً وطنياً واضحاً من شأنه أن يعزز سلطة القانون، ويضمن وحدة القرار الأمني، ويمنع وجود مراكز قوة موازية للمؤسسات الدستورية.

وتزداد صعوبة هذا الملف بسبب ارتباطه بتوازنات سياسية داخلية وحسابات إقليمية، فضلاً عن المخاوف من أن يؤدي التعامل غير المدروس معه إلى توترات أمنية وسياسية من شأنها أن تُدخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار. ومن المهم أن تنطلق الحكومة في معالجة هذا الملف من الدستور والقانون، وبما يضمن خضوع جميع التشكيلات للقائد العام للقوات المسلحة، وحماية المؤسسات والمواطنين والمنشآت الاقتصادية.

4. مكافحة الفساد واسترداد الأموال

لا يمكن الحديث عن الإصلاح في العراق دون التوقف عند ملف الفساد الذي تحول على مدى سنوات إلى أحد أبرز العوائق أمام مسار التنمية الاقتصادية والإدارية؛ فالمشكلة لا تتعلق فقط بوجود حالات فساد فردية، بل تمتد إلى ضعف الرقابة، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وتداخل المصالح السياسية والاقتصادية، واستمرار بعض مظاهر الهدر في المال العام.

وقد تضمن البرنامج الحكومي لحكومة الزيدي محوراً خاصاً بالحوكمة والإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد، إلى جانب توجيهات حكومية تتعلق بتعزيز التعاون مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، واسترداد الأموال العراقية المهربة. لكن الرهان الحقيقي سيكون في مدى قدرة الحكومة على تحويل هذه التوجهات إلى إجراءات قضائية ورقابية فعلية، بعيداً عن الانتقائية أو استهداف الخصوم السياسيين.

كما أن مكافحة الفساد لا ينبغي لها أن تقتصر على ملاحقة المتورطين بعد وقوع المخالفات، وإنما يجب أن تشمل إصلاح البنية الإدارية التي تسمح بتكرارها، واعتماد أنظمة رقمية من شأنها أن تقلل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمراجع، وتضمن الشفافية في العقود والمناقصات الحكومية.

5. الكهرباء والخدمات

على الرغم من امتلاك العراق موارد نفطية وغازية كبيرة، إلا أن أزمة الكهرباء لا تزال واحدة من أكثر المشكلات حضوراً في الحياة اليومية للعراقيين. وتتداخل في هذا الملف مشكلات الإنتاج والتوزيع، ونقص استثمار الغاز المصاحب، والاعتماد على استيراد الغاز والطاقة، وتقادم أجزاء من البنية التحتية، فضلاً عن الفاقد الفني والتجاوزات على الشبكة.

وقد وجهت حكومة الزيدي، في بداية عملها، بإعداد حلول عاجلة لمعالجة أزمة الكهرباء، إلى جانب وضع خطط بعيدة المدى لتطوير الشبكة الكهربائية. لكن المواطن لا يقيس نجاح الحكومة بعدد الاجتماعات أو الخطط التي تعلنها، بل بعدد ساعات التجهيز، واستقرار المنظومة، وقدرة المؤسسات المعنية على توفير الكهرباء.

كما لا يمكن فصل أزمة الكهرباء عن بقية الخدمات، وفي مقدمتها المياه والصرف الصحي، والطرق، والنقل، والسكن. وتحتاج الحكومة إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، ومنح المشروعات المتلكئة أولوية حقيقية، بدلاً من الاستمرار في الإعلان عن مشروعات جديدة دون حسم مصير المشروعات التي استنزفت أموالاً كبيرة ولم تدخل الخدمة.

6. أزمة المياه والجفاف

يواجه العراق تحدياً مائياً متزايداً نتيجة عوامل عدة، أبرزها التغيرات المناخية وتراجع الإيرادات المائية، إلى جانب الخلافات المتعلقة بحصص المياه مع دول المنبع والعبور، وضعف إدارة الموارد المائية داخلياً. وأصبحت أزمة المياه تهدد قطاعات واسعة من الزراعة والثروة الحيوانية، كما تهدد الاستقرار السكاني في عدد من المناطق، فضلاً عن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يمكن مواجهة هذه الأزمة من خلال إجراءات موسمية أو حملات توعية محدودة، بل تتطلب استراتيجية وطنية طويلة الأمد تقوم على تطوير تقنيات الري، وتقليل الهدر، وتأهيل شبكات نقل المياه، وبناء منظومة تفاوض دبلوماسي وفني مع دول الجوار.

7. البطالة والفقر

رغم الإمكانات الاقتصادية التي يملكها العراق، لا تزال البطالة وضعف فرص العمل من المشكلات التي تؤثر بصورة مباشرة في شريحة واسعة من الشباب، ويعود ذلك إلى أسباب متعددة، من بينها تضخم القطاع العام، وضعف القطاع الخاص، ومحدودية الاستثمارات الإنتاجية، وعدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

إن استمرار اعتماد الشباب على التعيينات الحكومية بوصفها الطريق الأساسي للحصول على فرصة عمل يضع الدولة أمام التزامات مالية متزايدة، ويحد من قدرتها على توجيه الموارد نحو التنمية والاستثمار. ومن هنا، تحتاج حكومة الزيدي إلى سياسة اقتصادية تفتح المجال أمام القطاع الخاص، وتدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر بيئة قانونية واستثمارية مستقرة، وتربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل.

8. السياسة الخارجية

يواجه العراق تحدياً مستمراً في إدارة علاقاته الخارجية، خصوصاً في ظل التوترات الإقليمية والتنافس الدولي، والتشابك بين المصالح الأميركية والإيرانية في المنطقة. وتحتاج حكومة الزيدي إلى سياسة خارجية تقوم على حماية المصالح العراقية، وتعزيز العلاقات العربية، وتطوير الشراكات الاقتصادية والاستثمارية، مع الحفاظ على علاقات متوازنة بين مختلف القوى الإقليمية والدولية. كما أن استقرار العراق يمثل شرطاً أساسياً لنجاح سياسته

الخارجية؛ إذ يصعب على أي حكومة بناء علاقات اقتصادية ودبلوماسية مستقرة في ظل تعدد مراكز القرار السياسي والأمني.

9. ملف النازحين

لا تزال قضية النازحين وإعادة إعمار المناطق التي تعرضت للتدمير خلال سنوات الحرب على تنظيم «داعش» من الملفات التي تحتاج إلى معالجة أكثر شمولاً. وتبرز في هذا السياق ملفات مناطق مثل جرف الصخر وسنجار، التي تحتاج إلى معالجات أمنية وسياسية وإدارية تضمن عودة السكان وفقاً للقانون، وتحفظ حقوق جميع السكان. ولا يمكن تحقيق الاستقرار الوطني بصورة كاملة مع استمرار وجود مناطق تعاني من آثار النزوح والتدمير، وتعطّل الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

10. المحاصصة واستكمال بناء الدولة

قد يكون من الصعب على حكومة الزيدي تنفيذ برنامجها الإصلاحي الطموح دون معالجة الإشكالية المرتبطة بنظام المحاصصة السياسية وتقاسم المواقع الحكومية؛ فالتجربة العراقية أظهرت أن الخلافات حول توزيع المناصب والحقائب الوزارية لا تتوقف عند تشكيل الحكومة، بل تمتد في أحيان عديدة إلى اختيار وكلاء الوزارات والمديرين العامين ورؤساء المؤسسات والهيئات المستقلة.

إن الإصلاح الإداري يتطلب اعتماد الكفاءة والنزاهة والخبرة المهنية في اختيار القيادات، وتفعيل الرقابة البرلمانية، وإبعاد مؤسسات الدولة عن التجاذبات الحزبية.

خلاصة:

لا يواجه الزيدي اختبار إدارة حكومة جديدة فحسب، بل يواجه اختبار قدرة النظام السياسي العراقي على الانتقال من إدارة الأزمات إلى معالجة جذورها. ويبقى السؤال الأهم: هل تستطيع حكومة الزيدي تحويل تراكم الملفات العالقة إلى فرصة لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة؟ أم إن تعقيدات السياسة والاقتصاد ستفرض نفسها مجدداً على حساب الإصلاح المنتظر؟

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org